بيان صحافي صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحذر فيه أطراف النزاع والمجتمع الدولي من الأثر الوخيم الناجم عن تزايد العمليات العدائية المسلحة واستمرارها في رفح، جنوب قطاع غزة*

2024/2/14

جنيف (اللجنة الدولية) – تحذر اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) أطراف النزاع والمجتمع الدولي من الأثر الوخيم الناجم عن تزايد العمليات العدائية المسلحة واستمرارها في رفح، جنوب قطاع غزة. وتشير البيانات والتقارير الرسمية، فضلاً عن الضربات العسكرية المتواصلة، إلى أن مرحلة جديدة من النزاع بدأت تتكشف للعيان، ومن الأهمية بمكان حماية أرواح المدنيين في ظل هذه الظروف. فلا مناص من التمسك بالمبدأ الأساسي للإنسانية حتى في غمرة سفك الدماء والاستقطاب الحاد.

وقال المدير الإقليمي للجنة الدولية لمنطقة الشرق الأدنى والأوسط، السيد "فابريزيو كاربوني": "بالنظر إلى العملية العسكرية في رفح المكتظة بالسكان، نجدد نداءنا لأطراف النزاع وكل من له تأثير عليها، بإنقاذ أرواح المدنيين وحمايتهم وحماية البنية التحتية". وأضاف "كاربوني" قائلاً: "وعلى أطراف النزاع، بموجب القانون الدولي الإنساني، ضمان إتاحة الضروريات الأساسية للحياة وكفالة الضمانات اللازمة للحفاظ على أرواح المدنيين. ومن الضروري للغاية أن تفعل هذه الأطراف المزيد الآن في هذا الشأن، فأرواح أعداد لا تحصى من السكان معلقة بين الحياة والموت".

لقد عانت غزة ويلات هذا النزاع المستعر طوال أكثر من أربعة أشهر. وهرباً من جحيم القتال فرَّت أعداد كبيرة من الناس إلى جنوب قطاع غزة حيث يعيش أكثر من مليون ونصف مليون إنسان على مساحة أقل من 20٪ من أراضي القطاع (نحو 60 كيلومتراً مربعاً). صارت رفح مكتظة للغاية الآن، لدرجة أن النازحين لا يجدون مساحة لنصب خيمة بدائية إلا بشق الأنفس.

ومعظم الناس لم يصلوا إلى رفح مباشرة، بل نزحوا قبل ذلك مرتين أو ثلاث بل ربما أربع مرات. وهم يعانون نقصاً في الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي والرعاية الصحية والسلامة. وبالإضافة إلى التوتر والخوف المستمرين، وأخذاً في الاعتبار جسامة الإصابات والأعمار والإعاقات الجسدية، يئن كثير من السكان وهم في حالة ضعف ومعرضون للوفاة بسبب الالتهابات أو الأمراض الشائعة.

وهذا الواقع الأليم لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطوات التالية في النزاع وعند تنفيذها. فالقانون الدولي الإنساني يحظر بعض الأفعال، منها التهجير القسري واستخدام الدروع

---

* **المصدر:** اللجنة الدولية للصليب الأحمر

http://tinyurl.com/2zwreczk

البشرية والهجمات العشوائية أو التي تتسبب في قتل وإصابة المدنيين ودمار البنية التحتية بصورة غير متناسبة.

وإذا كانت خطط الحرب تتوخى إجلاء السكان قبل شن هذه العمليات العدائية، فمن المهم أن تأخذ في الاعتبار أن أعداداً هائلة من الناس يتحركون عبر الطرق المتضررة من جراء القصف وعبر أنقاض المباني المدمرة والمناطق الملوثة بالأسلحة غير المنفجرة. ويجب أن تضمن عمليات الإجلاء وصول المدنيين بأمان، وتمتُّعهم بظروف معقولة من حيث النظافة والصحة والسلامة والتغذية، وعدم فصل أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن بعض. ويجب أن يكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم بمجرد توقف العمليات العدائية. إن الأسئلة المتعلقة بكيفية نقل ذوي الإعاقة والمسنين والمرضى بأمان، وأين يمكن لمثل هذا العدد الهائل من السكان أن يتحركوا ويقيموا بأمان مع تلبية احتياجاتهم الأساسية، هي أسئلة بالغة الأهمية ولا بد من الإجابة عنها مقدماً. وفضلاً عن ذلك، يحمي القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين من آثار العمليات العدائية، ومنهم أولئك الذين قد يتعذر عليهم مغادرة رفح.

ويجب على إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال القائمة، أن تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري – بل والأشد إلحاحاً بالنظر إلى حالة الطوارئ الإنسانية وتصاعد العمليات العدائية – أن يتحول القدر الضئيل من المساعدات الذي يُسمح بدخوله غزة إلى تيار متدفق وثابت وقوي يشمل المساعدات الغذائية والمياه الصالحة للشرب ومستلزمات النظافة والأدوية والمواد اللازمة للعناية بالنظافة الصحية وإقامة مأوى مناسب. ويوجد في مستشفى غزة الأوروبي فريق طبي تابع للجنة الدولية يجري أكثر من اثنتي عشرة عملية جراحية عاجلة يومياً منذ أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وتستجيب فرق اللجنة الدولية للاحتياجات الإنسانية، ولكننا نخشى أن تظل العمليات الإنسانية الأوسع نطاقًا تواجه عراقيل بسبب مسألتي الوصول والأمن، فضلاً عن التلوث الناجم عن الأسلحة الذي يعرِّض المدنيين والعاملين في المجال الإنساني على حد سواء للخطر. ويلزم المنظمات الإنسانية الحد الأدنى من الضمانات حتى تتمكن من نقل المساعدات بأمان والوصول بسرعة إلى المحتاجين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/